الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسما في ذهنه فله
أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان
يستحضر اللفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه
ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه
قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط
من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما
وحديثا والله الموفق فإن خفي المعنى بأن كان اللفظ مستعملا
بقلة احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب ككتاب أبي عبيد
القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبه الشيخ موفق
الدين بن قدامة على الحروف وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد
اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني فنقب عليه واستدرك و
للزمخشري كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن
الأثير في النهاية وكتابه أسهل الكتب تناولا مع إعواز قليل
فيه وإن كان اللفظ مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج
إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار وبيان المشكل
منها وقد أكثر الأئمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي
والخطابي وابن عبد البر وغيرهم ثم الجهالة بالراوي

وهو السبب الثامن في الطعن وسببها أمران أحدهما
أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة
أو حرفة أو نسب فيشتهر بشيء منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض
من الأغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهالة بحاله وصنفوا
فيه أي في هذا النوع الموضح لأوهام الجمع والتفريق أجاد
فيه الخطيب وسبقه إليه عبد الغني بن أبي سعيد المصري
ثم الصوري ومن أمثلته محمد بن السائب بن بشر الكلبي
ونسبه بعضهم إلى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم
حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا النضر وبعضهم أبا سعيد
وبعضهم أبا هشام فصار يظن أنه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف
حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك والأمر الثاني أن الراوي
قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه وقد صنفوا
فيه الوحدان وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي فممن جمعه مسلم
والحسن بن سفيان وغيرهما أو لا يسمى الراوي اختصارا من
الراوي عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن
فلان ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى وصنفوا
فيه المبهمات ولا يقبل حديث عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)